مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السادس/ العدد الأول
جوان 2019

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الخطة الإستراتيجية القومية على التنمية الاقتصادية في السودان (الفترة من 2007-2018)

The impact of the national strategic plan on economic development in Sudan (Period from 2017 to 2019)

د. صالح احمد على جامع
salihjaami19@gmail.com
جامعة كرري – السودان

تاريخ الاستلام: 05-03-2019 تاريخ قبول النشر: 22-05-2019

الملخص :

هدفت الدراسة للتعرف على أثر الخطة الإستراتيجية القومية على متغيرات التنمية الاقتصادية في السودان. طرحت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي، والتضخم وسعر الصرف، كمتغيرات للخطة الإستراتيجية القومية خلال فترة الدراسة؟

ومن أهم النتائج أن أداء الاقتصاد السوداني خلال مراحل الخطة الاستراتيجية كان ضعيفا. ومن أهم التوصيات ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية في العملية التخطيطية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتجية القومية، الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، الاقتصاد السوداني.

Abstract:

This basic aim of the paper to identify the impact of the national strategic plan on the variables of economic development in Sudan. The study raises the primary question that" Is there a statistically significant relationship between government expenditure and GDP, inflation and exchange rate as variables of the strategic plan? The study important results that the performance of the Sudanese economy during the stages of the Strategic Plan was weak; the study recommended the need to diversify sources of other non-oil revenues in the planning process.

Keywords: National strategy, Gross domestic product, Government expenditure, Sudan economic.

I المقدمة:

يعتبر التخطيط هو الطريق الجيد للتقدم والنمو وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات حيث بات التخطيط سمةً أساسيةً من سمات العصر الحديث، بل ويعُد من السبل المؤدية إلى التقدم والنمو الاقتصادي الذي يتسابق إليه معظم الدول. والسمات التي تميز الدول النامية نجدها تطابق لحد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان. وهنالك العديد من المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان أبرزها نقص رأس المال وتدهور سعر الصرف والارتفاعات المتوالية في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وعجز ميزان المدفوعات، هذه المشاكل تحتاج إلي تضافر الجهود بوضع خطط إستراتيجية تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية. وعليه فإن الدراسة تتطرق إلى الخطة الإستراتيجية القومية (2007-2018م) والوقوف على الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت سنوات الخطة الإستراتيجية خلال الفترة من 2007 حتى 2018م.

مشكلة الدراسة: تعاني معظم الدول النامية من ضعف أجهزة التخطيط وعدم إتباع برنامج معين في مجال التخطيط الاقتصادي من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق التنمية مع وجود مشكلات، لهذا كان من الضروري استخدام

أداة التخطيط الاقتصادي للخروج من مثل هذه المشكلات التي ما زالت تعرقل تقدم ونمو تلك الدول خاصة السودان. وتتلخص مشكلة الدراسة في التسأولات التالية:

1. ماهي اثر الخطة الإستراتيجية القومية على متغيرات التنمية الاقتصادية في السودان خلال فترة الدراسة؟.

2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي والتضخم وسعر الصرف كمتغيرات للخطة الإستراتيجية القومية خلال فترة الدراسة ؟.

3. ماهي الصعوبات والمشاكل التي واجهت عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية القومية في السودان خلال فترة الدراسة؟.

أهداف الدراسة:

1. الوقوف على أهداف الخطة الإستراتجية، وما تحقق منها وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. التعرف على مفاهيم وأسس وأبعاد الخطة الإستراتجية القومية بالسودان.

3. التعرف على المشكلات التي واجهت عملية تنفيذ الخطة الإستراتجية القومية.

4. الوقوف على مدى فاعلية الخطة الإستراتجية القومية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يلعبه التخطيط في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي للبلاد، كما تنبع أهمية الدراسة أيضاً من معرفة سير تنفيذ الخطة الإستراتجية القومية ومدى الفاعلية من بداية تنفيذ الاستراتجية في (2007 حتى2018م) باعتبار الخطة محور الارتكاز في إنجاح التنمية الشاملة ومعالجة مشكلات الاقتصاد الكلي وتحقيق رفاهية الإنسان السوداني.

فرضية الدراسة: تستند فرضية الدراسة على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية للإستراتجية القومية (الناتج المحلى، التضخم، وسعر الصرف) كمتغيرات مستقلة والانفاق الحكومي كمتغير تابع.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير نموذج الدراسة. أما عن الأدوات المستخدمة تمثلت في الاعتماد على الكتب بالدرجة الأولى والمنشورات والمجلات، بالإضافة إلى الإحصائيات والجداول والأشكال البيانية التي مفادها إعطاء صورة أوضح عن الموضوع محل الدراسة.

II الدراسات السابقة:

دراسة: إسماعيل محمد يحيى،(1): تناول الدراسة مدى مساهمة أهداف الخطة الخماسية في تحقيق أهداف التنمية المرجوة وتقليل من مشكلة الفقر. توصل الدراسة إلي وجود عدد من المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان، أبرزها نقص رأس المال الناتج عن ضعف الادخار وضيق مواعينه والاعتماد علي الصادرات الأولية، والسودان غني بالموارد كالبترول، المعادن، الغابات، الأسماك، والحياة البرية. لكن بنياته الأساسية إما غير مجودة، منهارة، أو متخلفة بسبب نقص القدرة البشرية والمؤسسية والتي لا تمكنها من التفاعل مع مثل هذه المشاكل. كما توصلت الدراسة إلى أن أداء التنمية البشرية في السودان يتصف بالبطء الشديد وذلك لأسباب انخفاض الإنفاق علي القطاعات الاجتماعية. أيضا أن معظم البرامج والخطط التي تم وضعها وتنفيذها في الفترة ما قبل (1990م) لم تؤتي أكلها، إما نتيجة لإجراء تعديل في البرامج، أو إيقاف تنفيذها قبل الفترة المخطط لها، أو نتيجة لقصور في التنفيذ.

دراسة: الخليل مصطفي بخيت،(2): تناول الدراسة أن السودان ومنذ استقلاله بدأت فيه الحكومات الوطنية المتعاقبة الآخذة بنظام التخطيط باعتباره وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل. تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان. ومن أهم نتائج الدراسة أن التخطيط يساعد علي ترشيد استخدام الموارد ويضع الأسس التي تسهل الإشراف والرقابة في المراحل المختلفة. ومن أهم التوصيات أن البرنامج الثلاثي الأول حوصر بتداعيات الاختلال في مفاصل الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بأداء القطاعين المالي والنقدي. الأمر الذي أدي إلي عدم الاستقرار في أوضاع نظام سعر الصرف، وأظهر الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي.

دراسة: حمد عبد الله حمد،(3): تناول متطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والسودان علي وجه الخصوص وكيفية توظيفها، والعمل علي دفع عملية التنمية الاقتصادية إلي الأمام لتحقيق الأهداف المطلوبة. توصل الدراسة الى أن العام (2000م) شهد ارتفاع في نسبة الدين إلي إجمالي الصادرات في السودان مقارنة بالعام

(1995م)، إلى جانب ضعف نسب الإنفاق الاستثماري الإجمالي في غالبية الدول العربية. وأن مشكلة التنمية المنشودة، وهذا يعني أن هنالك فجوة في الموارد المحلية.

III مفهوم التخطيط الاقتصادي

لم يكن علم التخطيط الاقتصادي وليد الصدفة، إنما هو نتاج تطورات أجيال وتجارب إنسانية على مر العصور، وأصبح المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي. فالتخطيط الاقتصادي هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ولا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين على تعريف محدد لمفهوم التخطيط، وان كان هناك شبه إجماع غير مباشر على محتوى هذا المفهوم في مستوياته ومراحله المختلفة على الرغم من اختلاف الزوايا التي تم تناول هذا المفهوم منها التي تشكل الإجابة على أسئلة مثل: ما هو التخطيط؟ لماذا نخطط؟ لمن نخطط؟ وكيف نخطط؟ وما جوهر عملية التخطيط planning process التي تقودنا بدورها إلى وضع تعريف واضح ومحدد لمفهوم التخطيط الذي لا يشبه الكثير من العلوم الأخرى نظراً لأنه يعتبرنشاطاً توجيهياً وليس نشاطاً وصفياً. فالمخطط لا يسعى لوصف الواقع أو الحاضر كما هو فقط، ولكن لاقتراح وعرض أساليب وطرق يمكن من خلالها تغيير هذا إلى واقع أفضل، لذلك لابد أن تتسم عملية التخطيط بالرؤية والتعقل والتدبير والتفكير وبذل الجهد لتحقيق الأهداف المنشودة، ويعتبر التخطيط فن وعلم ومنهج وأيضاً نشاط متعدد الأبعاد ويسعى دائماً لتحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة ويتعاطى في بعده الزمني مع الماضي والحاضر والمستقبل ويقيم جسوراً بينهما. وعرفها بنتون Benton كمفهوم عام (أنه تحضير وإعداد ذهني للنشاط من أجل بناء خارطة ذهنية). وأكد فريدمان Freidman في تعريفه للتخطيط (بأنه طريقة تفكير وأسلوب وعمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها). وعرفه أيضا عقيل جاسم (بأنه التفكير بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد له(4).

1 مبادئ وأسس عملية التخطيط الاقتصادي:

لكي تصبح الخطة جيدة لابد أن تتصف بهذه المبادئ والأسس التي يجب الأخذ بها في عملية التخطيط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي وهي(5):

1. **الواقعية:** إن عدم واقعية التخطيط في وضع أهداف تفوق الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة ماهو إلا إعاقة لعملية تحقيق تلك الأهداف وبالتالي يؤّدي حتماً إلى عدم إمكانية تنفيذ هذه الأهداف.

2. **الشمولية:** يجب أن يكون التخطيط شاملاً لكافة القطاعات الاقتصادية (صناعة – زراعة – خدمات) وكافة المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج– الاّدخار– الأسعار– الدخول– الموارد المالية – القوى العاملة – التجارة الخارجية).

3. **التنسيق:** إن التنسيق أمر ضروري لعملية التخطيط حتى يضمن عدم تعارض الأهداف فيما بينها من ناحية وعدم تعارض الوسائل مع بعضها من ناحية أخرى وعدم تعارض هذه الأهداف والوسائل من ناحية ثالثة.

4. **الاستمرارية:** ينبغي لعملية التخطيط أن تكون مستمرة ويرتبط ذلك باستمرارية النشاطات الاقتصادية واستمرار تطورها وبالتالي ملازمة التخطيط المستمرة لهذه النشاطات وتطورها.

5. **المرونة:** يحب أن تتميز العملية التخطيطية بالمرونة وهذا يعني إتاحة المجال لتعديل الخطة عندما يظهر أن وضع الخطة كان غير سليم.

6. **الإلزام:** تعتبر الخطة ملزمة بشكل عام للجهات ذات العلاقة عن طريق إصدار الخطة بشكل قانون ويجري تبليغه إلى الجهات ذات العلاقة لتكون ملزمة بتنفيذها.

7. **التكامل:** يهتم التكامل بالعلاقات المترابطة والمتشابكة بين المشروعات بحيث تدرس هذه العلاقات بشكل دقيق من خلال الاستناد إلى بيانات ومعلومات مستنبطة من الواقع الاقتصادي.

8. **الكفاءة:** يجب أن تحقق عملية التخطيط أقصى الأهداف بما يضمن تلبية أكثر الاحتياجات أولوية وبأقصى قدر ممكن وبأقل الموارد والتكاليف.

9. **الديمقراطية:** مشاركة أفراد المجتمع في اقتراح الخطة ووضعها وإقرارها أمر أساسي يوفر اندفاع المواطنين إلى تنفيذ هذه الخطة من خلال المشاركة.

كما توجد العديد من المبررات العامة التي تدفع دول العالم عموماً الى التدخل في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها، ومن اهمها(6):

1. **عجز آلية السوق عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد:** ارتبط بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ويستند الي هذه الالية في القيام بالنشاطات الاقتصادية واستمرارها، وبالتالي ضمان تحقيق الاستخدام الكامل للموارد عن طريق مرونة الأسعار والأجور التي هي كفيلة بمعالجة حالات عدم الاستخدام عند حصوله(7).

2. **حصول العديد من الأزمات الاقتصادية:** خاصة في الدول الرأسمالية والتي كان أبرزها أزمة الثلاثينيات والتي استمرت لفترات زمنية طويلة، لم تتمكن آلية السوق من معالجتها(8).

3. **ظهور الدول الاشتراكية:** والتي اعتمدت التخطيط منهجاً لها في إدارة الاقتصاد وفي القيام بالنشاطات الاقتصادية وتسييرها باتجاه تحقيق النمو في إطار ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية كبديل عن آلية السوق في إطار الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية.

4. **اتساع حركة التحرير السياسي والتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي :** في ظل تزايد المعرفة والثقافة والوعي والطموح في هذه الدول، إضافة الى تطور وسائل الاتصال والاطلاع على معطيات التطور في الدول المتقدمة وهو الامر الذي شكل ضغطاً على حكومات دول العالم عموماً وبالذات النامية من أجل العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية(9)، وذلك من خلال التخطيط كوسيلة لإحداثها عن طريق تعبئة الموارد والإمكانات التي يمكن ان تتاح واستخدمها بأفضل ما يمكن.

5. **الحروب:** زاد من تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية عن طريق إخضاع هذه النشاطات لسيطرة الدولة، وتخطيط فعاليتها من أجل تحويل الاقتصاد من اقتصاد سلم الى اقتصاد حرب، ومن اقتصاد مدني الى اقتصاد عسكري، وبحيث يتم عن طريق ذلك بناء القوة العسكرية، وتامين متطلبات الحرب.

IV تجربة التخطيط الاقتصادي في السودان

بدأ تاريخ الاقتصاد الحديث للسودان في العام 1899 مع الحكم الثنائي الانجليزي المصري للبلاد حتى تاريخ الاستقلال السوداني وذلك عن طريق ظهور نظام إداري بسيط وفاعل يستند على سياسة قائمة على خمس موجهات أعدها اللورد كرومر

وهي:(الإدارة الجيدة– زيادة السكان– تحسين الاتصالات– توسيع إمدادات المياه، وزراعة القطن– تامين وتوفير كميات كافية من الوقود قليلة التكلفة). وكان التركيز على حسن الإدارة من أجل فض النزاعات حول الأرض ومنح عقود الأرض وضمان استقرار واستمرار زراعة المحاصيل بسبب قلة أعداد السكان نتيجة للحرب والأمراض. وأصبح هذا الموجهات برنامج للخطة الأساسية لسياسات الحكم الثنائي حتى الحرب العالمية الثانية في عام 1939–1945. وأعطت هذا الموجهات فكرة عن توجيه معظم الاستثمارات وكانت المشروعات المفصلة متمثلة في السكة حديد وإنشاء الكباري والبوستة والتلغراف وبعض المنشات العامة.

2 أهداف التخطيط الاقتصادي في السودان:

ويمكن إبراز الأهداف التي يسعى إليها التخطيط في السودان فيما يلي:

1. التوزيع الصحيح والعادل للدخل القومي والاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية.
2. الزيادة في رفع مستوى دخل الفرد، مع التوسع في هيكل الاقتصاد السوداني.
3. الزيادة في الصادرات مع إيجاد بدائل للواردات مع الحفاظ على استقرارالأسعار وتخفيض معدلات البطالة(10).

3 مبررات التخطيط الاقتصادي في السودان:

هنالك العديد من المبررات التي تستدعى تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها وبشكل يفوق مبررات هذا التدخل والتخطيط في الدول الأخرى نظراً لأهمية التخطيط في التخلص من حالة التخلف التي تعيشها هذه الدولة، ومن أجل تحقيق التنمية وصولاً إلى التقدم، ومن أبرز هذه المبررات ما يلي:

1. **نواقص السوق:** حيث أن السوق في السودان لا تعتبر أسواق تامة أو كاملة بسبب النواقص العديدة التي تتسم بها أسواق هذه الدولة، والتي تؤدي إلى عدم التفاعل الحر التلقائي بين قوى العرض وقوى الطلب.

2. **توجه الموارد نحو المجالات الهامشية:** وضعف درجة توجهها نحو المجالات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن معظم الموارد الموجودة في السودان يتم استخدامها في مجالات استهلاكية لاتحقق نفعاً ملموساً، إذ تكثر مجالات الاستهلاك المفرط والاستهلاك الترفي واستهلاك المباهاة والتفاخر، وكلها أوجه استهلاك غير عقلانية لا تحقق نفعاً يوازي الموارد التي تستخدم في الإنفاق عليها.

3. **النقص في رأس المال الاجتماعي:** حيث يعاني السودان من نقص كبير في البنية التحتية أي في الهيكل الأساسي الذي ترتكز وتستند على أساسه المجالات الإنتاجية عندما تقوم بنشاطاتها، إذ تعاني الدولة من ضعف درجة توفر مرافق رأس المال الاجتماعي، أي رأس المال الذي يستخدمه المجتمع عند القيام بنشاطاته، والذي يتمثل في الطرق والجسور والسدود ومشاريع المياه والكهرباء والتعليم والصحة والخدمات والاتصالات والبنوك والتأمين وغيره.

4. **حالة التخلف التي تعيشها الدولة السودانية:** التي تتسم بكونها مركبة أي ذات جوانب وعوامل عديدة، وكونها معقدة أي أن هذه الجوانب والعوامل العديدة تتبادل التأثير فيما بينها، بسبب تعددها وتوسعها وتشعبها وترابطها.

5. **الحاجة لاختصار فترة تحقيق التنمية:** إذ أن الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم يستغرق فترات زمنية طويلة في الدول المتقدمة امتدت لعدة قرون من خلال آلية السوق، فهذا يعني إحداث التنمية وفق أسلوب تدريجي بطيء يقتضي عدة قرون حتى تنتقل الدولة من حالة التخلف التي تعيشها إلى حالة التقدم التي تتطلع لتحقيقها من خلال التنمية.

6. **التطور التكنولوجي الواسع والمشاريع المتزايدة:** حيث عملية التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر تتطلب موارد وإمكانيات مالية ومادية وبشرية وفنية ضخمة من أجل توفير التمويل لعملية البحث والتطور التكنولوجي وتوفير مستلزمات هذه العملية من علماء وباحثين ومختبرات وأجهزة.

7. **الطبيعة التكنولوجية للمشروعات اللازمة لتحقيق النمو في السودان:** نتيجةً لقلة المشروعات فيها وضعف درجة الترابط فيما بينهما وأن الطبيعة التكاملية للمشروعات تعنى ترابط المشروعات بعضها البعض. إلا أن إقامة المشروعات الصناعية مثلاً يتطلب إقامة مشروعات زراعية توفر لها مستلزمات إنتاجها.

8. **التطور غير المناسب** : يلاحظ أن مستويات التطور سوء بين القطاعات والنشاطات، أو بين المناطق الجغرافية غير متناسبة مع تركز الثروات في قطاعات ونشاطات معينة(11).

4 مشكلات التخطيط الاقتصادي في السودان:

هناك عدد من المشكلات التي واجهت التخطيط الاقتصادي في السودان التي حالت دون تحقيق أهدافها ويمكن حصر أهم مشكلات التخطيط الاقتصادي في السودان في الآتي(12):

1. عدم الاهتمام بتوفير البيانات الإحصائية الدقيقة اللازمة لعملية التخطيط.
2. عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي يعكس مشكلات الريف وأولوياته في التنمية لمحاربة الفقر والبطالة وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.
3. عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم استقلال الموارد بصورة مثلى.
4. غياب الرؤية الفلسفية والمنهجية العلمية للعملية التخطيطية.
5. غياب اللامركزية الإدارية الحقيقية والمشاركة الشعبية، التي لا يمكن تحقيقها في غياب الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
6. الفساد المالي والإداري الذي استشرى في الفترة الأخيرة وأصبح عاملاً مثبطاً للعملية التنموية.

V الخطة الإستراتجية القومية من 2007-2018م

تم وضع الخطة الإستراتجية القومية ربع القرنية بواسطة المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي وفقاً لرؤية قومية متقدمة ومتطورة ومرتكزة على قيم الأمة وثوابتها الأخلاقية وارثها الثقافي الراشد جاءت الخطة الإستراتجية القومية متناولاً عدد من الاستراتجيات أهمها: إستراتجية الاقتصاد- وإستراتجية الخدمات الاجتماعية. ولتنفيذ الإستراتجية تم تقسيمها لعدد من المراحل، ومن أهم المؤشرات الكلية للإستراتجية في مجال الاقتصاد:

1. تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج القومي الجمالي لا يقل متوسطه عن 7%.
2. زيادة متوسط معدل الادخار إلى أكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي.
3. زيادة معدل الاستثمار الكلي لاكثر من 33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عمر الإستراتجية.
4. رفع نسبة الصادرات من الناتج المحلي مع زيادة حجم التبادل التجاري لاكثر من متوسطه في الدول النامية.
5. زيادة مساهمة القطاعات، الزراعة، الصناعة، الخدمات في الناتج القومي.
6. خفض معدل الفقر لاكثر من 50% خلال فترة الإستراتجية.

7. خفض معدل البطالة والتضخم إلى نسب أحادية.

بجانب الأهداف الكلية الواردة في الإستراتجية فقد حددت الإستراتجية وسائل السياسات العامة في محاور الاقتصاد والمال والتجارة الخارجية التي من شانها أن تفضي إلى ضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة. ومن أهم مراحل تنفيذ الإستراتجية القومية(13):

5 الخطة الخمسية الأولى من (2007-2011م):

صمم الخطة الخمسية لمعالجة فجوة الموارد المالية والسلبية بهدف استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة أنحاء البلاد، مع استدامة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني. ايضاً إحداث تغير هيكلي في القطاعات الاقتصادية لصالح التنوع الإنتاجي وزيادة الإنتاج القومي وترقية الخدمات مع ترشيد الطلب الكلي وزيادة العرض.

الجدول رقم (1): يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للخطة الخمسية من (2007-2011م):

السنة	الدخل القومي	الناتج المحلي	التضخم	سعر الصرف	الإنفاق الحكومي
2007	106862.0	119837.3	6.2	2.01	9611.2
2008	120042.5	135511.7	14.3	2.09	10536.2
2009	122015.1	139387.5	11.2	2.32	11758.4
2010	143913.2	160646.5	13.0	2.60	12000.7
2011	166090.4	182151.3	18.1	2.67	13071.0

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير مختلفة من 2007-2011م

كما كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال فترة الخطة الخمسية متنوعة بين القطاعات المختلفة حيث ساهم القطاع الزراعي بنسبة 32% من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي 7.5% بزيادة 3% من متوسط معدل النمو في الخطة. وساهم القطاع الصناعي بحوالي 23.2% بمتوسط معدل نمو قدره 6.4% بينما كان المعدل المتوقع 7% في الخطة. بينما مساهمة القطاع الخدمي بحوالي 42.1% في المتوسط وحقق متوسط نمو قدره 5.7 مقارنة بالخطة المستهدفة 6%(14).

6 البرنامج الثلاثي للإصلاح الاقتصادي من (2012-2014م):

وضع هذا البرنامج كمرحلة في ضوء واقع اقتصادي جديد تتمثل في انفصال جنوب السودان نتج عنها تقليص مساحة السودان، انخفاض في عدد السكان، انخفاض

في الموارد الاقتصادية وزيادة في تكاليف الإنتاج، وارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتدهورا في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات، نظرا لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، وهناك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية بعد الانفصال. جاءت الأهداف العامة للبرنامج الثلاثي علي النحو التالي أهمها: المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، تعويض فقدان البترول، معالجة الحصار الاقتصادي، زيادة الدخل القومي، تقليل حجم الدين العام الداخلي والخارجي، خفض معدل البطالة وسط الخريجين، تحسين الخدمات الأساسية، تحقيق عدالة توزيع الدخل(15).

الجدول رقم (2): يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للبرنامج الثلاثي الاقتصادي من (2012-2014م):

السنة	الدخل القومي	الناتج المحلي	التضخم	سعر الصرف	الإنفاق الحكومي
2012	198315.7	222547.9	35.6	3.57	14568.6
2013	261943.3	304116.7	36.5	4.75	20096.9
2014	406810.9	447998.2	36.9	5.72	26805.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير مختلفة من 2012-2014م

وتميزت فترة البرنامج الثلاثي من (2012-2014م) ببدء تغير هيكلي في تركيبة الاقتصاد السوداني حيث بلغ معدل التضخم السنوي للعام 2012 35.6% بعد الانفصال، وبلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي(222547.9) في العام 2012م إلي (447998.2) في العام 2014م. وتم إجراء عدد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية في العام 2012-2014م لمعالجة الأزمة عن طريق زيادة الإنتاجية والإنتاج. وارتفع معدل التضخم من 36.5% بنهاية 2013 إلى 36.9% بنهاية 2014 م وخلال هذه الفترة تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي نسبياً خاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حجم الصادرات غير البترولية (الذهب) مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط(16).

7 البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي من (2015-2018م):

تم إعداد البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في أعقاب اكتمال فترة البرنامج الثلاثي 2012-2014م والذي استهدف امتصاص صدمة انفصال جنوب السودان الذي حدث في العام 2011م، وأثارها السلبية على الاقتصاد السوداني أثناء سير الإستراتجية القومية ربع القرنية، وتجسير فجوتي الموارد الداخلية والخارجية والتحكم في التضخم لاستعادة الاستقرار وتحقيق معدلات نمو ايجابية.

الجدول رقم (3): يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي من (2015-2018م):

السنة	الدخل القومي	الناتج المحلي	التضخم	سعر الصرف	الإنفاق الحكومي
2015	49889.1	505760.7	36.9	6.66	31619.0
2016	60019.1	605408.6	17.8	6.97	35735.5
2017	663197.8	667568.0	32.4	18.2	68783.0
2018	804567.8	823938.0	68.3	47.5	91368.0

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير مختلفة من 2015-2018م

يعكس هذه الفترة ضعف الأداء الاقتصادي خلال تلك المرحلة بسبب التغيرات الهيكلية الكلية التي صاحبت تعديلات سعر الصرف في القطاع النقدي ونمو الكتلة النقدية، وإدخال المزيد من الأنشطة الاقتصادية تحت مظلة الضرائب. وبالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ التطورات الواضحة في معدلات الإنفاق الحكومي حيث كان نسب الإنفاق الحكومي في العام 2015 حوالي 31619.0 وارتفع إلي 91368.0 في العام 2018م بسبب الإنفاق الحكومي المتزايد. وارتفع نسبة الإنفاق الجاري خلال الفترة من 2015 إلى 2018 بنسبة 25% في الوقت الذي كانت السياسة المعتمدة تطالب بخفض الإنفاق. وهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الجاري لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة مما أدى إلى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز، وأدى هذا إلى زيادة الضغوط التضخمية(17).

يعتبر السودان من البلدان النامية الذي يعاني من ضغوط تضخمية في اقتصادها نتيجة لعدة عوامل أهمها طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد. وتميزت الفترة من 2007-2018م ببعض الإختلالات الهيكلية في جانب العرض والطلب الكلي

وإختلالات داخلية تمثلت في عجز الحساب الجاري، ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الاجنبية. وفي الفترة من 2000-1999م دخل البترول السوداني مرحلة التصدير مما ساعد في استقرار اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. وخلال عام 2011م انفصل جنوب السودان مما انعكس سلبا على تدهور سعر الصرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بجانب الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، ومنها تدني الانتاج والانتاجية وإرتفاع تكاليف الانتاج وزيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم. ومن أهم أسباب التضخم في السودان(18):

1. عجز الميزانية العامة: بعض انفصال الجنوب أدى خروج جزء مقدر من البترول إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ويمثل البترول 46% من جملة الإيرادات العامة، والعجز الناتج من فقدان البترول مبلغ 10 مليار جنيه تمثل المقابل المحلي لنصيب الحكومة من عائدات البترول البالغة 3.6 مليار دولار لذا انتهج الحكومة سياسات مالية تقشفية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على نسبة3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2. الإفراط في عرض النقود: الإفراط في عرض النقود الى الحد الذي يفوق المعدل الضروري لتحريك عملية الاقتصاد و الذي يتسبب في ارتفاع معدل الأسعار ما لم تقابل هذه الزيادة في السيولة زيادة في العرض من السلع والخدمات، وان زيادة عرض النقود واستدانة القطاع العام من الجهاز المصرفي الذي شهد زيادة 43.2% خلال فترة الدراسة، وإستدانة القطاع الخاص التي بلغت نسبتها 47.2% وكان مصحوباً بتدهور صافي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ونتيجة للزيادة المستمرة في عرض النقود التي لم تصحبها زيادة في الإنتاج تدهورت القيمة الشرائية من العملة المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. كما تحسن الوضع بعد تصدير البترول في الفترة بعد انفصال الجنوب، وارتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من 66445.7 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013م إلى 70882.0 مليون جنيه بنهاية الربع الاول من عام 2014 بنسبة 6.7%، أما شبه النقود ارتفعت من 30780.4 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013 إلى 32785.3 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2014م.

3. التضخم المستورد: يعتبر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة (التضخم المستورد) وتدهور سعر صرف العملة الوطنية أهم العوامل المؤثرة على ديناميكية ارتفاع

الأسعار المحلية في السودان. فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً ومعدلات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الطردية القوية بين ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم ناتجة من السلع المستوردة التي تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية (CPI)(صندوق النقد الدولي) وهذا يعني أن أي ارتفاع في معدلات الأسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقوة وبنفس الحجم إلى مستوى الأسعار المحلية ويشكل ضغوطاً تضخمية.

4. تدهور سعر الصرف: تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدراً لتوليد عوامل اضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. وعدم استقرار سعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي الذي يصل إلى أكثر من 25% يخلق مناخاً يؤثر سلباً على مصادر النقد الأجنبي سواء كان ذلك في الصادرات أو تحويلات المغتربين ويزيد من فجوة الموارد في السوق الرسمي إلى جانب العوامل المباشرة التي تجعل من سعر الصرف أهم مسببات ظاهرة التضخم في السودان وتؤكد الآثار القوية للقطاع الخارجي على التكلفة والأسعار المحلية. وان أثر سعر الصرف على التضخم في السودان أكبر وأسرع من أثر الزيادة في عرض النقود.

5. التوسع النقدي: شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً مضطرداً في معدلات نمو عرض النقود في السودان وذلك لعدة عوامل من أهمها زيادة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاستدانة المؤقتة من بنك السودان (طباعة النقود) والسياسة الاحتوائية التي انتهجها البنك بنقدنة (Monetization) عجز الموازنة عن طريق القيام بسداد التزامات الحكومة نيابة عن وزارة المالية سواء كان ذلك لمقابلة الضمانات أو الأوراق المالية والتمويل المباشر لما يعرف بسلع البرنامج الثلاثي والتزامات أخرى إلى جانب ذلك فإن تغطية دعم البترول والقمح عن طريق سعر الصرف ساهم كثيراً في التوسع النقدي وكذلك سياسة تجارة الذهب التي ينتج عنها تسرب نقدي كبير (التسرب النقدي الناتج من تجارة الذهب حوالي 25% من جملة نمو عرض النقود).

6. زيادة الإنفاق العام وارتفاع عجز الموازنة: شهدت الفترة من 2014م-2018مارتفاعاً مضطرداً في الانفاق الحكومي الجاري وعجز الموازنة والتمويل بالعجز، وارتفع نسبة الانفاق الجاري بنسبة 25% في الوقت الذي كانت السياسة المعتمدة تطالب بخفض الإنفاق. وهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الجاري لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة مما أدى إلى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز، وأدى هذا إلى زيادة الضغوط التضخمية.

7. تدني الإنتاج وارتفاع التكاليف: من العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الانتاج المحلي وارتفاع تكلفته، حيث تدني معدلات النمو في الناتج الاجمالي المحلي منذ عام 2011م (عام الانفصال) وانخفض معدل النمو لعدة أسباب من أهمها خروج موارد النفط وبروز وتنامي الاختلالات في هيكل الاقتصاد.

VI التحليل والنتائج

تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد لقياس وفحص أثر الخطة الإستراتيجية على الاقتصاد السوداني للفترة من 2007- 2018م علي هذه المتغيرات باستخدام برمجية E.Views عبر طريقة المربعات الصغرى العادية لأجل اختبار فرضيات الدراسة. وبعد التقدير تحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$G=B_0 + B_1 GDP + B_2 EX + B_3 INF + U$$

G ≡ الإنفاق الحكومي (المتغير التابع)

GDP ≡ الناتج المحلي الإجمالي(المتغير المستقل الأول)

EX ≡ سعر الصرف(المتغير المستقل الثاني)

INF ≡ معدل التضخم(المتغير المستقل الثالث)

$B0$ ≡ القاطع.

$B1$ ≡ معامل الناتج المحلي الذي يقيس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي نتيجة للتغيير في الناتج المحلي.

$B2$ ≡ معامل سعر الصرف الذي يقيس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي نتيجة للتغيير في سعر الصرف.

$B3$ ≡ معامل التضخم الذي يقيس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي نتيجة للتغيير في التضخم.

U ≡ المتغير العشوائي.

أُخذت العلاقات حسب النظرية الاقتصادية، وباستخدام برنامج E–views وبطريقة المربعات الصغرى العادية لبيانات تخص الفترة (2007 ـ 2018م) تم التوصل إلي النتائج الآتية:

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 03/24/08 Time: 05:48
Sample: 2007 2018
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6484.529	41788.07	0.155177	0.0005
GDP	0.362271	0.127972	2.830859	0.0221
INF	1068.209	1.801129	0.593078	0.0120
EX	23595.67	2.660130	8.870119	0.0000

R-squared	0.961630	Mean dependent var	77.35556
Adjusted R-squared	0.947242	S.D. dependent var	2.576245
S.E. of regression	2.917416	Akaike info criterion	25.07556
Sum squared resid	2.800010	Schwarz criterion	25.23719
Log likelihood	-146.4534	F-statistic	66.83283
Durbin-Watson stat	1.817130	Prob(F-statistic)	0.000005

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي(E.Views)

من الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار ومناقشة النتائجوذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$=B_0 + B_1 GDP + B_2 EX + B_3 INF + UG$$

$$G = 6484.529 + 0.362271 GDP + 23595.67\ EX + 1068.209\ INF + U$$

تقييم التقديرات وفقاً للمعايير الاقتصادية:

يمثل الثابت(B_0) الإنفاق الحكومي الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت(B_0) يساوي (6484.5) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (0.3623) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_1) أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار (0.3623).

(B_2) التي تمثل ميل منحنى الإنفاق الحكومي بالنسبة لسعر الصرف العملة، أو التغير في الإنفاق الحكومي نتيجة لتغير سعر صرف العملة بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (23595.7) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية مابين الإنفاق الحكومي وسعر صرف العملة. بمعنى أن أي زيادة في سعر الصرف سوف تؤدي إلي زيادة في الإنفاق الحكومي والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_2) أن أي زيادة في سعر الصرف بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (23595.7).

(B_3) التي تمثل ميل منحنى الإنفاق الحكومي بالنسبة لمعدل التضخم، أو التغير في الإنفاق الحكومي نتيجة لتغير معدل التضخم بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (1068.2) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية مابين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم. بمعنى أن أي زيادة في معدل التضخم سوف تؤدي إلي زيادة في معدلات الإنفاق الحكومي والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_3) أن أي زيادة في معدل التضخم بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (1068.2).

تقييم التقديرات وفقاً للمعايير الإحصائي:

بالنسبة للخطأ المعياري للتقديرات Std. Error يستخدم هذا الخطأ لقياس تشتت التقديرات المتحصل عليها حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري للمعامل كلما انخفضت درجة الاعتماد عليه والعكس صحيح. حيث قدرت الأخطاء

المعيارية للمعالم المقدرة لمعامل الناتج المحلي بـ (0.128)، معامل التضخم بـ (1.801) لمعامل سعر الصرف بـ (2.66) إذا من خلال المعاملات اتضح هناك انخفاض وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

يلاحظ من نتائج التحليل بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الناتج المحلي الإجمالي Prob (0.022) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يصبح المعلمة معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف Prob (0.000) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح المعلمة معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل التضخم Prob (0.0210) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح المعلمة معنوي. هذه النتائج المعنوية لجميع المعالم المقدرة تدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة الناتج المحلي، سعر الصرف والتضخم والمتغير التابع الإنفاق الحكومي.

ويلاحظ من نتائج التحليل أن معامل التحديد R-squared (0.97) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي، سعر الصرف، التضخم) تؤثر على المتغير التابع (الإنفاق الحكومي) بنسبة 97% والباقي وقدره 3% يعود للمتغيرات غير المتضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج. وبلغت معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.94) وهو يسمى بمعامل التحديد المعدل ويستخدم لنفس الغرض ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.94). بلغ خطأ التقدير S.E. of regression(2.91) وكلما صغر هذا الرقم دل ذلك على قلة الأخطاء. وقدر مجموع مربع الخطأ Sum squared resid (2.80)

ويلاحظ ان قيمة (F-statistic) بلغت (66.8) والقيمة الاحتمالية للاختبار Prob بلغت (0.0005) وهي قيمة أقل من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تقييم التقديرات وفقاً للمعايير القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

أ. الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat) يلاحظ تساوي (1.81) وهي قيمة تقترب من القيمة

القياسية التي تتراوح مابين (1.50- 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

VII النتائج

1. من أهم نتائج الدراسة أن أداء الاقتصاد السوداني خلال مراحل الخطة الاستراتيجية 2018-2007م كان ضعيفا مما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي.

2. هناك ارتباط قوى موجب بين الانفاق الحكومى وارتفاع معدل التضخم وسعر الصرف خلال فترة مراحل الخطة الاستراتيجية 2018-2007.

3. عدم التناسق الداخلي بين المؤشرات الكلية فهناك أسعار مختلف للدولار بين السوق الموازي والرسمي مما ساعد في خلق فجوة كبير للاقتصاد مع تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

4. عدم وجود رقابة على تنفيذ برنامج مراحل الخطة الاستراتجية وتقييمها أدت الى انحراف كبير في تطبيق الإستراتيجية وفقاً للخطة الموضوع.

5. عدم مشاركة قطاعات المجتمع الفعالة وتمثيل الشعب في وضع استراتيجيات وبرامج التخطيط القومي.

6. عدم الاستقرار السياسي جعل الحكومة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية على حساب تنفيذ الاستراتيجية.

7. هناك ضعف في التخطيط التنموي في السودان، أو عدم طرح نظريات على مستوى التخطيط يمكن أن تعالج مشاكل افراد المجتمع.

VIII التوصيات

1. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية في العملية التخطيطية، وخفض الإنفاق الحكومي، خاصة الجاري، على أن يتم ذلك في إطار سياسة الخطة الاستراتيجية.

2. تكوين أيدٍ عاملة وطنية وفنية ومدربة من خلال تخطيط القوى العاملة، قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، ومن خلال إقامة مراكز وطنية متخصصة بهذا الغرض.

3. ينبغي لصانعي السياسات ومخططي التنمية متابعة مراحل تنفيذ الخطة ومؤشراتها المختلفة في المدى القصير والطويل.

4. أهمية وضع خطة شاملة وواضحة للتطوير لان البحث والتطوير العلمي كفيل بحل المشكلات التي تواجه الدولة، من خلال التوسع في إقامة المؤسسات البحثية المتخصصة والدعم المالي الحكومي وسن قوانين رعاية الباحثين.

5. ضرورة التخطيط لبناء قيمة الوحدة النقدية للعملة السودانية مقابل العملة الاجنبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات النمو النقدي بعيداً عن التوسع في الكتلة النقدية مع السيطرة على السوق الموازي لاسعار صرف العملات الاجنبية.

IX المراجع

1. إسماعيل، محمد يحيى محمد، تقييم أهداف التنمية الاقتصادية في السودان، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري2012م، ص14.

2. الخليل، مصطفي بخيت إبراهيم، دور نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، 2012م، ص11.

3. حمد، عبد الله حمد أحمد، متطلبات التنمية الاقتصادية، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان2010، ص18.

4. غنيم، عثمان محمد، مقدمة في التخطيط التنموي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2009م، ص111.

5. الطاهر، علاء فرج، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- عمان، 2011، ص124،

6. المهل، عبد العظيم سليمان، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2004، ص166.

7. عبد الرحمن، إسماعيل، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن1999، ص133.

8. عبدالله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، عمان،1999، ص142.

9. حسين، عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة،لإسكندرية،1985، ص85.

10.عثمان، عبد الوهاب، منهجية الإصلاح الاقتصادي، مطابع العملة، الخرطوم،2001م، ص63 .

11. الريح، حيدر بابكر، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2012، ص156.

12. احمد، محمد عثمان، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد 27، 2009، الخرطوم، ص74.

13. الحسن، صابر محمد، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مجلة المصرفي، العدد 3 الخرطوم2004، ص9.

14. نورين، مجدي الأمين، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي، العدد 56، الخرطوم، 2010، ص25.

15. عبدالله، مصطفى محمد، السياسات الاقتصادية بعد الانفصال، مجلة المصرفي، العدد62، الخرطوم،2011، ص12.

16. البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ الاقتصادي (2012 –2014م).

17. البرنامج الخماسي (2015 –2019م)، المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.

18. جمهورية السودان ، وزارة المالية ، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2007–2018م).